بيان مقاصد المتكلمين والجمع بين آرائهم

(دراسة لفكر الشهاب السهروردي العقدي)

إعداد

د. عبد الرؤف محمود عبد الرؤف محمد

مدرس العقيدة والفلسفة

بجامعتي (الأزهر الشريف – والوصل بدبي)

موجز عن البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان الفكر العقدي الخاص بالشهاب السهروردي خاصة فيما يتعلق ببيان موقفه من آراء المتكلمين ، حيث سعى لبيان مقاصدهم ، ومحاولة الجمع بين آرائهم ، أو نقد بعضها إذا دعته الضرورة لذلك ، وقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي ، والمنهج المقارن في بعض المسائل .

وقد قسم البحث لمقدمة وأربعة مباحث ، وخاتمة ، وقد جاء التقسيم على النحو التالي :

المبحث الأول : التعريف بالإمام السهروردي ، وبيان منهجه .

المبحث الثاني : الأسماء والصفات .

المبحث الثالث : رؤية الله تعالى .

المبحث الرابع : أفعال العباد .

الخاتمة : وتشتمل على أهم نتائج البحث .

وظهر من خلال البحث محاولة الإمام السهروردي لإزالة الخلاف بين طوائف الأمة معتمدا على نقاط الوفاق التي بينهم جميعا ، داعيا إلى نبذ الهوى والعصبية المذهبية حتى تتحقق المعرفة على نحو صحيح .

الكلمات المفتاحية : مقاصد المتكلمين ، السهروردي ، صفة الكلام ، أفعال العباد ، رؤية الله تعالى.

Explaining The purposes Of The speakers And Combining Their Opinions

(A study Of The intellectual Suhrawardi Ideological Thought)

Abdel-Raouf Mahmoud Abdel-Raouf Mohamed

Department of faith and philosophy , Al-Azhar University

Email : abdelraoufmahmoud.27@azhar.edu.eg

Abstract :

This research paper aims to clarify the ideological thought of Shehab Al-Suharwardi, particularly with respect to make his position from the views of the speakers, as he sought to indicate their purposes and the attempt to seek and incorporate the views or criticize some of them if it is necessary. The research relied on the analytical and comparative approaches to some issues .

The research has been divided into an introduction, four parts, and an introduction :The first part : identification of Al-Imam Suharwardi, and clarification of his methodology .

The second part: the names and attributes of God . The third part: seeing God Almighty .The fourth part: God's servants acts . Conclusion: the most essential results .

As shown by the study, the attempt of Al-Imam Al-Suharwardi to bridge the differences between various Islamic schools based on the points of convergence between all of the sects, calling for leaving off the doctrinal sectarian and whims, so that the knowledge can be properly achieveder

Key Words: The Purposes of Speakers, Suhrawardi, God's servants acts, Seeing God Almighty.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، الذي بيده الأمر وهو على كل شيء قدير . والصلاة والسلام على أفضل خلق الله أجمعين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ،،،،،

فلقد ذخر التاريخ الكلامي بالحديث عن خصومات كلامية في مسائل متنوعة ، سواء بين أفراد أو بين فرق ، وأحيانا بين طوائف في الفرقة نفسها .

وقد نحى الاختلاف في كثير من مواضعه ناحية الخلاف ، بل والتسفيه والتفسيق ، وأحيانا الإخراج من الملة .

وقد خلد التاريخ شهرة بعض المسائل في هذا المضمار ، مثل مسألة الكلام ، أو مسألة الأسماء والصفات على العموم ، وأفعال العباد ، والفعل الإلهي .

وأمام هذه الاختلافات حاول بعض العلماء تقريب وجهات النظر بين المختلفين للوصول الى نقطة تقارب تذيب الخلافات ، وتحيلها إلى مجرد خلافات لفظية ؛ لا داعي لإصدار أحكام عقبها ، خصوصا بعد تفشي ظاهرة الحكم باللوازم على الخصوم.

وكان من هؤلاء العلماء الإمام شهاب الدين عمر السهروردي ، أو السهروردي صاحب المعارف على النحو الذي اشتهر به ، والذي حاول التماس الأعذار ، وبيان المقاصد ، و توضيح نوع الاختلاف خاصة إذا تعلق الأمر بأحد أقطاب أهل السنة والجماعة .

وهذا كان أحد أهم أسباب اختيار البحث في هذه الشخصية المتفردة علما وعملا بين أقرانها ، وذلك للوقوف على هذه المحاولة التي أثمرت في حينها بين طوائف المجتمع ، ولعلنا نستفيد منها في هذه الأيام ، خاصة وأنها بنيت على أساس منهجي علمي رصين ،

لم يراع الوقت المخصوص بل راعى المسائل المطروحة ، والتي يتجدد الكلام عنها بين الفينة والأخرى .

وقد نحى الهوى جانبا ، ووقف بالاختلاف عند حده ، دون زيادة أو نقصان مع النظر لجميع المتكلمين نظرة واحدة ذاتية موضوعية ، وإن اختلفت علميا ، فلا حكم على أحد من أهل القبلة بالخروج عنها لمجرد اختلاف قد يكون لفظيا .

وقد قسمت البحث لمقدمة وأربعة مباحث ، وخاتمة ، وقد جاء التقسيم على النحو التالي :

المبحث الأول : التعريف بالإمام السهروردي ، وبيان منهجه .

المبحث الثاني : الأسماء والصفات .

المبحث الثالث : رؤية الله تعالى .

المبحث الرابع : أفعال العباد .

الخاتمة : وتشتمل على أهم نتائج البحث .

واتبعت منهج التحليل لأقوال الإمام مع المنهج المقارن في كثير من الأحيان ، معتمدا على كتابه (أعلام الهدى) الذي خصه ببيان مسائل الاعتقاد ، ثم عززت الفكرة المطروحة بكتبه الأخرى ، خصوصا أنها لا تخرج في كثير من معانيها عن الذي ذكره في كتابه أعلام الهدى .

أسأل الله تعالى التوفيق والسداد والقبول بالإحسان . وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ،،،

المبحث الأول
التعريف بالإمام السهروردي وبيان منهجه

اسمه وحياته

شهاب الدين أبو حفص وأبو عبدالله عمر بن محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله ابن سعد القرشي التيمي البكري السهروردي الصوفي ثم البغدادي [١] . قدوة أهل التوحيد ، وشيخ العارفين ، ولد سنة تسع وثلاثين وخمسمائة بسهرورد ، وقدم بغداد ، فلحق بها هبة الدين بن الشبلي (٥٥٧هـ) فسمع منه ، وصحب عمه أبا النجيب (٥٦٣هـ)، وتفقه وتفنن وصنف التصانيف ، ومنها عوارف المعارف في بيان طريقة القوم، وانتهت إليه تربية المريدين ، وتسليك العباد ، ومشيخة العراق ، وقال الذهبي : لم يخلف بعده مثله .[٢]

قرأ الفقه والخلاف والعربية ، وسمع ، ثم لازم الخلوة ، والذكر إلى أن خطر له عند علو سنه أن يظهر للناس ويتكلم [٣] ، فعقد مجلس الوعظ بمدرسة عمه ، فكان يتكلم بكلام مفيد من غير تزويق ، ويحضر عنده خلق عظيم ، وظهر له القبول عند الخاص والعام ، واشتهر اسمه ، وقصد من الأقطار ، وظهرت بركات أنفاسه على خلق من

---

(١) الحافظ الذهبي : سير أعلام النبلاء . جـ ٢٢ ص ٣٧٤ ، تحقيق : الشيخ شعيب الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة . بيروت . لبنان . ط ٩ . ١٤١٣هـ، ١٩٩٣ م .

(٢) ابن العماد : شذرات الذهب جـ ٥ ص ١٥٣ . تحقيق عبدالقادر الأرنؤوط ، محمود الأرنؤوط . دار ابن كثير – دمشق . سوريا ١٤٠٦هـ .

(٣) هنا لطيفة يجب التنبيه عليها ، وهي أن الصوفية المتحققين لا يذهبون للخلوة إلا إذا اصطحبوا أدواتها التي من أهمها العلم الشرعي ، ثم إن الخلوة ليست مقصودة لذاتها عندهم ، وإلا ما خرجوا منها ، لكنهم إذا دعتهم الحاجة الى إنهائها فإنهم يخرجون منها .

العصاة فتابوا ، ووصل به خلق إلى الله ، وصار أصحابه كالنجوم [١].

وقد صحب الشيخ عبدالقادر الجيلاني (٥٦١هـ) ، وسمع الحديث من جماعة ، وعمي في آخر عمره وأقعد ، ومع ذلك فما أخل بشيء من أوراده [٢].

شيوخه وتلاميذه

تتلمذ الشهاب السهروردي على عدد من أهل الفضل والعلم ، مثل المظفر هبة الله الشبلي (٥٥٧هـ) ، وأبو الفتح أحمد بن سلمان بن البطي (٥٦٤هـ) ، وأبو زرعة : محمد بن طاهر المقدسي (٥٦٦هـ) ، و أبو الفتوح الطائي الهمذاني (٥٥٥هـ) ، وغيرهم ، وتتلمذ على يديه خلق كثير [٣].

وكان أعظم مشايخه أثرا عمه أبو النجيب السهروردي الذي أخذ عنه التصوف والوعظ ، والشيخ الإمام عبدالقادر الجيلاني [٤].

مؤلفاته

ألف الإمام السهروردي في الفقه والتصوف ، وفي أصول الدين ، ومن أشهر كتبه ، والذي به يعرف ، كتابه في علم السلوك والتصوف الموسوم ب (عوارف المعارف) ، فيقال الشهاب صاحب العوارف في مقابل الشهاب السهروردي المقتول [٥].

---

(١) سير أعلام النبلاء جـ ٢٢ ص ٣٧٤ .

(٢) تاج الدين السبكي : طبقات الشافعية الكبرى . جـ ٨ ص ٣٤٠ . تحقيق . د/ محمود الطناحي ، د / عبدالفتاح الحلو . دار هجر – القاهرة . ط ٢ . ١٤١٣هـ .

(٣) انظر : طبقات الشافعية الكبرى جـ ٨ ص ٣٣٩ بتصرف .

(٤) انظر : ابن كثير : البداية والنهاية جـ ١٣ ص ١٦٢ . دار إحياء التراث العربي . بيروت – لبنان. ط ١ ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م . وانظر : طبقات الشافعية الكبرى جـ ٨ ص ٣٣٩ .

(٥) يحيى بن حبش بن أميرك، أبو الفتوح، شهاب الدين، السهروردي: فيلسوف، اختلف المؤرخون في اسمه .

وله أيضا : نغبة البيان في تفسير القرآن ، أعلام الهدى وعقيدة أرباب التقى ، إرشاد المريدين واتحاد الطالبين في التصوف ، الأسماء الأربعون الإدريسية ، رشف النصائح الإيمانية وكشف الفضائح اليونانية ، رسالة في السلوك ، رسالة السير والطير ، بهجة الأبرار في المناقب الغوثية ، الرحيق المختوم لذوي العقول والفهوم [١].

وفاته

توفي الشهاب السهروردي في مستهل المحرم ببغداد سنة ٦٣٢هـ [٢].

مذهبه

لم يصرح الشهاب بمذهبه في اختيار مسائل الاعتقاد ، ولعل مرجع ذلك لما جرى بينه وبين الشيخ عبدالقادر الجيلاني حين أراد أن يقرأ في علم الكلام ، فأجابه الشيخ : ما هو من زاد القبر ، ما هو من زاد القبر ، وفي رواية أخرى يحكيها الشهاب عن نفسه قائلا : (كنت أتفقه في صباي ، فخطر لي ن أقرأ شيئا من علم الكلام ، وعزمت على ذلك من غير أن أتكلم به ، فصليت مع عمي أبي النجيب ، فحضر عنده الشيخ عبدالقادر مسلما ، فسأله عمي الدعاء لي ، وذكر له أني مشتغل بالفقه ، وقمت فقبلت

ولد في سهرورد (من قرى زنجان في العراق العجمي) ونشأ بمراغة، وسافر إلى حلب، فنسب إلى انحلال العقيدة ، وكان علمه أكثر من عقله (كما يقول ابن خلكان) فأفتى العلماء بإباحة دمه، فسجنه الملك الظاهر غازي ، وخنقه في سجنه بقلعة حلب ، من كتبه التلويحات ، هياكل النور ، المشارع والمطارحات ، و الأسماء الادريسية ، و الألواح العمادية ، و المناجاة ، و مقامات الصوفية ومعاني مصطلحاتهم ، رسالة في اعتقاد الحكماء ، و التنقيحات ، وحكمة الإشراق . انظر : الزركلي : الأعلام جـ ٨ ص ١٤٠ . دار العلم للملايين . بيروت –لبنان ط ٥ ١٩٨٠م .

(١) إسماعيل الباباني : هدية العارفين جـ ١ ص ٧٨٦ . دار إحياء التراث العربي . بيروت –لبنان . بدون .

(٢) ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ ٣ ص ٤٤٨ . تحقيق : إحسان عباس . دار صادر .بيروت –لبنان .

يده ، فأخذ يدي فقال : تب مما عزمت عليه من الاشتغال به ، فإنك تفلح ، ثم سكت ، ولم يتغير عزمي عن الاشتغال بالكلام ، حتى شوشت علي جميع أحوالي ، وتكدر وقتي ، فعلمت أن ذلك بمخالفة الشيخ[1] ، قال : فتبت إلى الله تعالى من ذلك اليوم ورجعت عنه ، فصلحت حالي ، وطاب قلبي)[2].

فالشيخ زهد في دراسة علم الكلام ، ولم يوضح الخفي من نفسه فيه امثالا لأمر شيخه ، فلماذا عاد وكتب في هذه المسائل مرة أخرى ؟!!

الحق أنه عند تصفح كتب الإمام السهروردي ، وحديثه الدائم فيها عن العودة بالفكر العقدي إلى منبعه الصافي الخالي من الخلاف المؤدي للتناحر ، يظهر الجواب عن السؤال .

والذي يتلخص في غرض الشهاب من الكتابة في هذا الفن : وهو البيان والدعوة إلى الإصلاح ونبذ الخلاف ؛ إذ إنه ما يلبث أن يتحدث عن مسألة مختلف فيها إلا ويذكر ان العهد النبوي لم يحدث فيه اختلاف في هذه المسألة ، مع اليقين بأن عقول الصحابة الكرام كانت تستوعب وتفهم هذه المسائل عقلا ودينا .

ولذا فإنه أبرز في المسائل الشائع الاختلاف حولها ، مبينا مقاصد المتكلمين منها ، جامعا بين آرائهم ، داعيا إياهم إلى نبذ الخلاف والتعصب والهوى . وذلك لأنه يرى أنه لا يجوز لأهل القبلة الاختلاف ، كما لا يجوز تكفير أحد منهم ، وأنهم جميعا

---

(١) سير أعلام النبلاء جـ ٢٠ ص ٤٤٨ .

(٢) انظر : ابن رجب الحنبلي : ذيل طبقات الحنابلة جـ ٢ ص ٢٠٢ . تحقيق : د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين. مكتبة العبيكان . الرياض . ط ١ ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

اجتهدوا في بيان المسائل المختلف حولها فيقول : (اعلم أن الغرائز على اختلافها وتنوعها ، لا تتفق البواطن على صفاء الفهم ، ولا يهتدي بأسرها الحق الصرف ، ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم ، ولكن انظر إلى المقاصد إذ كل منهم يتحرى ويجتهد في إصابة الثواب ، فمن رأيته تحت عصمة الإسلام ، ملتزما بالأحكام ، معترفا بالحلال والحرام ، متوجها إلى بيت الله الحرام ، اعتقد أنه أخوك المسلم ، ثم اعلم أن كثيرا من أهل العلم قد يظهر له صحة قول الخصم ، ولكن لما يرى الأتباع من العوام ملتزمين بعقيدته يكره أن يظهر ما يضمره كيلا يكسد سوقه عندهم ، فانظر إلى هذه الفتنة ، أو يصير العالم تبعا للعامي ، وكان الأجدر أن يكون الأمر بعكس ذلك)[1] .

فمقصده الواضح من الخوض في علم الكلام والكتابة فيه : هو بيان المقاصد ، وتحرير النزاع ، ونبذ الخلاف .

لكن عند مقارنة هذا النص الأخير مع نص للإمام أبو الحسن الأشعري[2] ، وعندما نجد الشهاب ينتصر دوما للمذهب الأشعري في مقابل مذهب المعتزلة ، ويحاول الصلح بين الأشاعرة والحنابلة ، نستنتج أشعرية الشهاب ، وإن كان منتميا فيها لصاحب المذهب الإمام أبو الحسن ، وخاصة ما قرره في كتابيه الإبانة ، ومقالات الإسلاميين ، وسيأتي تفصيل ذلك في ثنايا البحث بإذن الله تعالى .

---

(١) شهاب الدين السهروردي : أعلام الهدى وعقيدة أرباب التقى ص ٢٧٥. نشره : إغناطيوس عبده خليفة . جريدة المشرق . لبنان عدد ٥٨ لسنة ١٩٦٤م .

(٢) انظر : الإمام أبو الحسن الأشعري : مقالات الإسلاميين ص ٢٩٣ . تحقيق هلموت ريتر . دار إحياء التراث العربي .بيروت ط ٣.

منهج الإمام السهروردي

يتلخص منهج الإمام السهروردي في استخدام منهج التحليل الانتقائي ، فهو يعتمد في كتبه على منهج الانتقاء للمسائل التي يود الحديث عنها ، فيسهب الحديث في بعضها ، ويذكر بعضها الآخر عرضا ، وهو بذلك لم يغص في عمق وتفاصيل المسائل التي ذكرها ، حتى عند حديثه عن المقاصد ، لم يعدد آراء الفرق في المسألة محل البحث ، وقد ألمحت مسبقا الى السبب في ذلك .

ويعتمد الإمام في منهجه على طريقة التقريب ، والتسديد بين الآراء خاصة حين اختلاف أهل السنة مع بعضهم ، مثل حديثه عن مسألة النصوص الموهمة للتشبيه ، وما جرى فيها بين بعض الحنابلة ، وبعض الأشاعرة – على حد قوله – .

وفي سبيل ذلك فإنه قد يذكر أقوالا لا يعتد بها اعتدادا كاملا بغرض تأليف القلوب ، وفض النزاع ، معتمدا في كل أقواله وتفصيلاتها على التوقيف ، فلا يتكلم برأيه ، أو ينقل رأي غيره ، طالما أن التوقيف لم يرد به ، ويؤكد هو نفسه هذا المنهج بأكثر من نص ، ونجده عمليا عنده عند ذكره الصفات الإلهية ، فهو يعدد الصفات التي وردت في القرآن والسنة صراحة ، دون الصفات التي ذكرت معانيها ، فلا يذكر صفة القدم ، ولا القيام بالنفس كمسميات للصفات معللا ذلك بعدم ورود التوقيف .

ويفرق السهروردي بين اعتقاد القلب بما ينبغي الإيمان به ، وبين علم العقيدة كعلم دفاعي عن الدين الإسلامي ، فمثلا نراه يؤول صفات موهمة مصحوبا باعترافه أنه يؤمن بعدم التأويل ، ولكن دفعه إليه البيان وإظهار الحجة ، ويؤمن بجواز رؤية الأنبياء لله تعالى في الدنيا ، لكنه يمتنع عن القول به لأنه لم يرد به التوقيف .

ويرى الشهاب أنه لو أخذ الجميع بالتوقيف ، وبخبر الصادق ، وعاد الجميع إلى

زمن النبوة ، وخلت الأفكار من الأهواء ، والقلوب من العصبيات المذهبية والقبلية ، ونبذ الجدال العقيم ، عند دراسة المسائل الدينية لذابت النزاعات ، وصفت القلوب ، وأصبح الفكر موجها للدفاع عن الدين وليس للاختلاف فيه ، وقد ظهر ذلك واضحا جليا في كتابه أعلام الهدي حين عرف العقيدة الصحيحة بأنها الخالية من الهواء .

وهذا الكتاب – كما أشرت في المقدمة – يعد سردا لآراء الشهاب في مسائل العقيدة، وهو كذلك شرح مفصل ، أو يمكن القول إنه حاشية شارحة لجزء العقيدة الذي ذكره عمه أبو النجيب في بدء كتابه آداب المريدين .

وهذا الاستنتاج تؤكده الملاحظة والمقارنة بين الكتابين ، فلقد رتب الشهاب كتابه على نفس ترتيب كتاب آداب المريدين ، بل إنه قد نقل بعض العبارات بتمامها .

وفي النهاية فإن الإمام السهروردي ، يرى ضرورة الرجوع للغاية من المعرفة والعلم، وهي التزود منها بما ينفع المسلم في عمله ، والاشتغال بالعمل بمقتضى المعرفة ، وليس المعرفة لمجرد المعرفة وقصد التزود بها للجدال المتبع للهوى القائم على العصبية .

المبحث الثاني
الأسماء والصفات

تمهيد

اختلف العلماء في تعريف واشتقاق الاسم ، فقيل مشتق من الوسم ، ويعنى به العلامة على المسمى ، وهذا اختيار الكوفيين .

وقيل مشتق من السمو الذي يعني العلو ، وهذا اختيار البصريين [١].

والصفة : هي الحلية ، وهي الأمارة القائمة بذات الموصوف الذي يعرف بها[٢] .

وقد عدد الشهاب السهروردي اشتقاق الاسم السابق ، دون ترجيح لأحدهما على الآخر فلم يحدد هل الاسم مشتق من السمو أو من السمة [٣].

الأسماء والصفات توقيفية

معتقد أهل السنة في أسماء الله تعالى وصفاته أنها توقيفية ، لا مجال للرأي فيها ، فلا يجوز تسمية الله سبحانه وتعالى بما لم يسم به نفسه ، ولا وصفه إلا بما وصف به نفسه سبحانه وتعالى .

يقول السعد : (لا خلاف في جواز إطلاق الأسماء والصفات على الباري تعالى إذا ورد إذن الشرع ، وعدم جوازه إذا ورد منعه ، وإنما الخلاف فيما لم يرد به إذن ولا منع، وكان هو موصوفا بمعناه ، ولم يكن إطلاقه موهما مما يستحيل في حقه ، فعندنا لا يجوز ، وعند المعتزلة يجوز ، وإليه مال القاضي أبو بكر[٤] منا وتوقف إمام الحرمين[٥]

---

(١) أبو بكر بن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٧٢٦ . دار الفكر – دمشق .بدون تاريخ .

(٢) الشيخ زكريا الأنصاري : الحدود الأنيقة ص ٧٢ . تحقيق د/ مازن المبارك . دار الفكر المعاصر . بيروت – لبنان .

(٣) شهاب الدين السهروردي : نغبة البيان ص ١ . تحقيق : ياشار دوزنلي . استنبول – تركيا .١٩٩٤م

(٤) القاضي أبو بكر الباقلاني ٤٠٢ هـ .

(٥) إمام الحرمين أبو المعالي الجويني ٤٧٨هـ .

وفصل الإمام الغزالي (٥٠٥هـ) رحمه الله فقال بجواز الصفة)[١] .

وقد اعتمد الإمام السهروردي قول أهل السنة ، فالأسماء والصفات توقيفية تطلق بإذن الشرع على النحو الذي ورد فيه دون اجتهاد أو رأي ، والأسماء تعود في اشتقاقها لصفة من الصفات : (فلله تعالى بكل صفة من صفاته أثر من آثار ربوبيته في خلقه ، وهو مطالب بعبودية ملايمة لتلك الصفات ، وهذه الصفات ذاتية من لوازم كمال الذات المقدس ، وما أبرزها إلا لنعلمها ، وما ذكرها إلا لنفهمها ، ولولا ما أخبر وأنزل وفهم وعلم ، لعظم شأن الله تعالى أن يتفوه بها لسان ، أو يعرب عنها بيان)[٢] ، (ولله تعالى الأسماء الحسنى والصفات العلى ، لا نسميه إلا بما سمى به نفسه ، ولا نصفه إلا بما وصف به قدسه ، فكل اسم من الأسماء ينبئ عن صفة من الصفات)[٣].

وهذا النص الأخير يبرز سببا من أسباب دراسة الشهاب السهروردي لمسألة الأسماء والصفات ، وهو بيان الغاية ، والثمرة العائدة من المعرفة والنظر ، وهي التخلق بالأخلاق التي تعنيها الصفات ، فليس مجرد معرفة الصفة ودليلها مطلوب لذاته ، بل لا بد من أن يظهر أثر هذه المعرفة على سلوك المسلم العارف في عباداته ومعاملاته .

---

(١) السعد التفتازاني : شرح المقاصد جـ ٤ ص ٣٤٤ . تحقيق : د/ عبدالرحمن عميرة . عالم الكتب .بيروت – لبنان ط ٢ ١٩٩٨م .

(٢) أعلام الهدى ص ٢٧٠ . وانظر : شهاب الدين السهروردي : كشف الفضائح اليونانية ورشف النصائح الإيمانية ص ١١٠ . تحقيق د/ عائشة يوسف المناعي . دار السلام – القاهرة . ط ١ ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م .

(٣) أعلام الهدى ص ٢٧٠ .

أقسام الصفات

يقر الإمام السهروردي تقسيم الصفات إلى صفات ذات وفعل [1] ، ويعرفهما بأن (من الصفات ما يعرف من ضرورة الذات كالحياة والقدرة ، والإرادة ، والعلم ، والكلام ، والسمع ، والبصر . ومنها ما يطلق باعتبار الخلق ، وظهورها بظهور الخلق ، ووجودها لم يزل كأزلية الذات) [2].

ولا توجد علاقة بين تعدد الصفات وتعدد الذات ، فإن (تعدد الصفات غير قادح في الوحدانية الصرفة [3]، وبتحقق هذا الأمر يبطل توهم " لا يوجد من الواحد إلا واحد")[4] .

ثم يبطل الإمام السهروردي هذه القاعدة بمبدأ جواز صدور المتعدد من الواحد قائلا : (وخذ في تصحيح هذا إشارة من قوله (إن الله خلق آدم على صورته) [5] ، ودع

---

(١) اعتمد الإمام الأشعري تقسيم الصفات إلى صفات ذات وصفات فعل ، ثم ذكر اختلاف الفرق في تعيين كل منهما ، في أكثر من موطن من كتابه مقالات الإسلاميين . انظر على سبيل المثال : مقالات الإسلاميين ص ٥٠٨ ، ٥٠٩.

(٢) كشف الفضائح اليونانية ص ١١٠ . وانظر : القاضي الباقلاني : تمهيد الأوائل ص ٢٩٨ -٢٩٩ . تحقيق : عماد الدين حيدر . مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت –لبنان ط ١ ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧م .

(٣) الصفات عند أهل السنة زائدة على الذات ، وخالف في ذلك المعتزلة ، وبعض الفلاسفة ، وحجتهم أن تعدد الصفات يقتضي تعدد الذات ، فخروجا من تعدد القدماء نفوا الصفات وقالوا : إن الصفات هي عين الذات . انظر : شرح المقاصد جـ ٤ ص ٦٩-٧٠ .

(٤) كشف الفضائح اليونانية ص ٢٣٠.

(٥) أخرجه مسلم . كتاب البر والصلة . باب النهي عن ضرب الوجه ، ونص الحديث بتمامه: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: وفي حديث ابن حاتم، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا قاتل أحدكم أخاه، فليجتنب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته . . جـ ٤ ص ٢٠١٧ . تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي . دار إحياء التراث العربي . بيروت – لبنان .

عنك النفور عن التأويل فإنا لانؤول [١] ، ولكن المقصود إشارة يفهم بها المقصود ، فلكل صورة معنى ، ولكل معنى صورة ، والصفات الأزلية معنى لها صورة ، والصفات الآدمية الحاكمة بالتسخير والتمليك محاكية للصورة . ثم نوضح ذلك بأن تعلم أن التمليك والتسخير تفرد به الإنسان ، والصفات المتضادة من الشهوانية والغضبة ، الدافعة والجالبة [٢] ، محاكية للجلال والجمال الأزلي ، واللطف والقهر الإلهي ، وهذا وصف يختص به الإنسان .

والأملاك مع شرف حالهم مجبولون على صفة واحدة ، فمنهم أملاك الرحمة لا غضب فيهم ، وأملاك الغضب لا رحمة فيهم ، فالجمع بين المتضادين الدال بمحاكاته، على اللطف والقهر الأزلي يختص به الآدمي ، وبهذه الخاتمة يتبرهن بطلان علة العلل ، والقول بأنه لا يوجد من الواحد إلا واحد) [٣].

ويلاحظ في هذا النص السابق توجيه الشهاب لرأي المعتزلة ، بدليل من الشاهد ، وهو أن الانسان رغم أنه فرد واحد إلا أنه متنوع الصفات ، التي يحدث فيها تضاد أيضا، وهذا لا يلزم منه تعدد الذوات بتعدد الصفات ، وبالتالي فإن القول بأن الواحد لا يصدر منه إلا واحد باطل في الشاهد ، فالعلة التي تعللوا بها غير صحيحة رغم حسن مقصدهم في التعلل بها .

وإكمالاً للبيان مع بيان المقصد ، وتحرير النزاع ، وبيان مجانبة المعتزلة للصواب في

---

(١) سيأتي مزيد بيان – إن شاء الله تعالى – لهذه الجملة في باب الصفات الموهمة للتشبيه .

(٢) الصفات الدافعة ، هي التي تدفع الشهوة والغضب ، مثل الخوف والمراقبة ، والصفات الجالبة هي التي تجلب صفات الجمال في الانسان ، مثل الرحمة والرأفة والحلم .

(٣) كشف الفضائح اليونانية ص ٢٣٢ .

مسألة الصفات يخص الشهاب صفتين بمزيد بيان ، وكثير تفصيل ، وهما صفة العلم ، وصفة الكلام .

أما في صفة العلم فإنه يؤكد على أنها صفة أزلية زائدة على الذات ، وأن الله تعالى محيط بجميع المعلومات كلياتها وجزئياتها ، وليس كما ذهب الفلاسفة . وفي صفة الكلام يوضح ثبوتها على التحقيق لله تعالى ، مع إثبات قدمها ، عكس قول المعتزلة ، ثم يعقد توفيقا بين المختلفين من طوائف أهل السنة في كون الكلام حرف وصوت أم لا .

أولا : صفة العلم

العلم : صفة أزلية قديمة قائمة بذاته تعالى متعلقة بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات ، على وجه الإحاطة على ما هي عليه من غير سبق خفاء [1].

فهو سبحانه وتعالى (عالم أحاط بجميع المعلومات بعلم واحد أزلي قديم ، لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات والأرض ، يحصي أعدد الرمال ، وذرات الجبال)[2].

تعلق العلم

الله سبحانه وتعالى علم ما كان قبل كونه ، ويعلم ما يكون ، فإنه سبحانه مستقل بعلم الكون مطلقا ، أولا وآخرا ظاهرا وباطنا ، عالم بالجزئيات ، كما هو عالم بالكليات[3].

---

(١) الإمام البيجوري : شرح جوهرة التوحيد ص ١٢٦ . تحقيق ا.د/ علي جمعة . دار السلام – القاهرة ط ١ ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م .

(٢) أعلام الهدى ص ٢٧٠ .

(٣) نفسه .

وهذا المسمى عند علماء العقيدة بالتعلق التنجيزي القديم ، فالله تعالى يعلم الأشياء أزلا إجمالا وتفصيلا ، ويعلم الكليات والجزئيات [١].

وقد منع علم الله تعالى بالجزئيات بعض الفلاسفة ، فينسبون لله تعالى العلم الإجمالي ، المتعلق بالكليات دون الجزئيات [٢] ، وهؤلاء للشهاب معهم وقفة .

وقفة مع مانعي علم الله تعالى بالجزئيات [٣]

يلزم الإمام السهروردي النافين لعلم الله تعالى بالجزئيات بدليل شرعي ، وآخر عقلي من الشاهد .

والدليل الأول هو قوله تعالى : ﴿ **تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا** ﴾ . الإسراء: ٤٤

الذي يدل دلالة قاطعة على علم الله تعالى بالجزئيات (إذ يستحيل أن المسبَّح لا يعلم المسبح ، وأن المكون لا يعلم التكوين ؛ إذ التكوين يستدعي إرادة ، ولا إرادة إلا من مريد قادر ، لا يعزب عنه مثقال ذرة) [٤].

---

(١) انظر : شرح جوهرة التوحيد ص ١٢٦ .

(٢) انظر : الإمام الغزالي : تهافت الفلاسفة ص ٢٠٦ . تحقيق : د/ سليمان دنيا . دار المعارف . مصر .

(٣) تم ذكر هذا الجزء في البحث على الرغم من كونه ليس بيانا للمقاصد ؛ لإبراز منهج الشهاب في التعامل مع المسائل الكلامية ، فهو قد يذكر بعضها بغرض البيان ، مثل حديثه عن الصفات ، وقد يذكرها لأجل الرد على القائلين بها مع إنكاره عليهم ، مثل هذه المسألة ، وقد يذكرها بغرض بيان المقصد والجمع بين الآراء مثل حديثه عن صفة الكلام وعن الصفات الموهمة .

(٤)كشف الفضائح اليونانية ص ٢٤١ .

والدليل العقلي من الشاهد : أن (مثال العلم الإلهي الأزلي الواسع وإحاطته بالجزئيات والكليات ، أنك لو أخذت كفا من الخردل ، وتركته في وعاء ضيق عجزت عن إحصائه لتزاحمه وضيق وعائه ، وقصور إدراكك ، فإن أنت بسطته حتى تفردت الحبات ، فما قل من ذلك تدركه وتحصيه ، وما كثر لا تحصيه لنقصان شعاع بصرك المنبعث من حدقتك ، فلو كر الشعاع لأدركت الكثير كما أدركت القليل ، ولو كر الوعاء لأحصيت الجميع .

فالمعلومات جزئيتها في علم الله تعالى في أواسع بسيط ، إذ علم الله تعالى أخرج المعلومات من مضيق الخفاء وأحصاها جميعا بعلم واحد إحصاء واحدا ما كان وما يكون ، فهو سبحانه عالم على الإطلاق وسائر المعلومات هو واهبها وخالقها)[1] .

ثانيا : صفة الكلام

تعد صفة الكلام الإلهي ، وتعلقاتها من الصفات التي دار حولها جدل كبير بين طوائف الأمة ، ولا زال صداه قائم حتى زمننا ، خاصة بين طائفة المعتزلة ، ومن سار على نهجهم في مسائل الاعتقاد ، وبين أهل السنة من جهة ، ثم بين طوائف أهل السنة فيما بينهم من جهة أخرى .

ولأجل ذلك فقد خصها الشهاب السهروردي بمزيد عناية وتوضيح لبيان المقاصد وحل النزاع ، وإذابة الخلاف ، والاتفاق على الواجب اتباعه ، وترك المختلف فيه .

---

(١) أعلام الهدى ص ٢٧٠-٢٧١ . ولقد أطنب الإمام الغزالي في بيان مذهب الفلاسفة والرد عليهم في كتابه تهافت الفلاسفة ، وقد ذكر فيه العديد من الأدلة على فساد مذهبهم . انظر : تهافت الفلاسفة ص ٢٠٦ -٢١٧ .

تعريف صفة الكلام

يعرف الشهاب صفة الكلام بتعريفه للقرآن الكريم ، فيحده بوصف القدم ، فهو سبحانه (متكلم بكلام قديم عجز عن مثله الفصحاء ، وقصر دون الإتيان به البلغاء)[١].

ونلاحظ أن التعريف يتعرض بالأخص للقرآن الكريم ، ولعل هذا تلميح من الشهاب في بداية حديثه عن اختلاف الأمة في مسألة قدم القرآن الكريم . وأن تناوله للصفة سيكون لأجل هذا البيان .

دليل ثبوت الصفة

يستدل الإمام لمذهب أهل السنة في إثبات صفة الكلام بقوله تعالى : ﴿**وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**﴾النساء: ١٦٤) الذي يدل صراحة ، وتؤيده اللغة على ثبوت الصفة على الحقيقة وليس على المجاز كما ادعى المخالفون ، فإن الصفة ثبتت بالفعل وأكدت بالمصدر ، (فإنه لو لم يذكر المصدر لاحتمل ما قاله القدرية : إن الله تعالى خلق كلاما [٢]، وأفعال المجاز لا تؤكد بالمصدر ، فلا يقال أراد الحائط أن يسقط إرادة)[٣].

---

(١) نفسه ص٢٧١ .

(٢) يقول القاضي عبدالجبار : إن كلام الله عز وجل من جنس الكلام المعقول في الشاهد ، وهو حروف منظومة وأصوات مقطعة ، وهو عرض يخلقه الله سبحانه على وجه يسمع ، ويفهم معناه . انظر : القاضي عبدالجبار : المغني في أبواب التوحيد والعدل . خلق القرآن ص ٣ . تحقيق . إبراهيم الإبياري .

(٣) نغبة البيان ص ٩٨ . يقول أبو حيان في تفسيره البحر المحيط : (وكلم الله موسى تكليما : هذا إخبار بأن الله شرف موسى بكلامه ، وأكد بالمصدر دلالة على وقوع الفعل على حقيقته لا على مجازه ، هذا هو الغالب . وقد جاء التأكيد بالمصدر في المجاز، إلا أنه قليل. فمن ذلك قول هند بنت النعمان بن بشير الأنصاري:

بيان المقصد وتحرير محل النزاع بين طوائف أهل السنة

دوما ما يؤكد الشهاب السهروردي على ضرورة الالتزام في حديثنا عن الله تعالى وصفاته ، بما جاء عن الله تعالى ورسوله ، فلا نستطيع أن نعرف عن الله تعالى شيئا إلا بما عرفنا به سبحانه ، ومن ذلك كلامه سبحانه وتعالى ، فكلامه (عظيم بعظمته سبحانه وتعالى ، لا يستطيع أحد إدراك كنهه ، ومثاله من عالم الشهادة ، الشمس الذي ينتفع الخلق بشعاعها وريحها ، ولا قدرة لأحد أن يقرب من حرمها إن لم يوجد إلى ذلك سبيلا ، فمن قائل بأن لا حرف ولا صوت لما عظم عليه أن يحضر [1] ، ومن قائل بأنه حرف وصوت لما عز عليه أن يغيب [2] ولكل وجهة هو موليها .

فالقائل الأول نفر لما رأى من مزج الحدث بالحروف والأصوات ، فقال : لا حرف

بكى الخز من عوف وأنكر جلده ... وعجت عجيجا من جذام المطارف

وقال ثعلب: لولا التأكيد بالمصدر لجاز أن تقول: قد كلمت لك فلانا بمعنى كتبت إليه رقعة وبعثت إليه رسولا، فلما قال: تكليما لم يكن إلا كلاما مسموعا من الله تعالى.) انظر : أبو حيان الأندلسي : البحر المحيط جـ ٤ ص ١٣٩ . تحقيق : صدقي محمد جميل . دار الفكر – بيروت . ١٤٢٠ هـ. وانظر : تمهيد الأوائل : ص ٢٧٥.

(١) هذا هو مذهب الأشاعرة والماتريدية ، يقول الشيخ النابلسي : (وإنما قالت الأشعرية زيادة على قولهم : كلام الله تعالى معنى قائم بذات الله تعالى ، فقالوا : ليس بحروف ولا أصوات ؛ ليحترزوا عن كونه بحروف وأصوات حادثة مثل حروفنا وأصواتنا ، واكتفوا بأنه معنى قديم قائم بذات الله تعالى) انظر : الشيخ عبدالغني النابلسي : التوفيق الجلي بين الأشعري والحنبلي ص ١٣٤ . تحقيق : أبو سابق سوفريانتو القدسي . نشره المحقق . ١٤٣٦ هـ .

(٢) هذا هو مذهب الحنابلة كما ذكره الشيخ النابلسي . انظر : التوفيق الجلي ص ١٢٤. وهو كذلك مذهب المعتزلة ، لكن مع فرق القول بالقدم من الحنابلة ، والحدوث من المعتزلة .

ولا صوت ، صيانة للقديم عن مزج الحدث ، والقائل الثاني رأى أشعة العظمة القديمة تحرق أجرام الأصوات واللغات ، فقال : هو حرف وصوت)[١]. والمعنى أن القائلون بأن الكلام بحرف وصوت يقرنون ذلك بالعظمة الإلهية في إطار قوله تعالى : ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾الشورى: ١١) ، وأما القائلون بأنه لا حرف ولا صوت فإنهم نفوا ذلك منعا للتشبه بالحوادث ، وقد قال الأشاعرة والماتريدية بذلك في مقابل رأي المعتزلة الذي يذهب إلى حدوث الكلام بناء على كونه حرف وصوت[٢] .

فبان بذلك تحرير مقصد المتكلمين في المسألة عند الإمام السهروردي ، فما رأيه هو في هذه المسألة ؟

يرى الشهاب ضرورة البعد عن هذه الاختلافات التي لا طائل من ورائها ، وتبعد بدورها عن الغرض الأسمى من التعلق بكلام الله تعالى ، فهو يرى أن ترك المنازعة هو الأفضل خاصة أن هذا الاختلاف لم يحدث في عهد نبينا (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه .

فالعبد مطالب في باب صفة الكلام بأن يعرف أن لله تعالى كلاما ، وأن القرآن هو كلام الله تعالى المتعبد بتلاوته ، المشتمل على الأوامر الواجب اتباعها ، والنواهي الواجب اجتنابها : (ولا يتعرض بعد ذلك شيئا ، ولا يفوته مما وجب عليه شيء مما تصوره من المسألة أنه إن لم يقل كذا يلزم منه كذا ، فلعله يعيش مائة سنة ، ولا يخطر

(١) أعلام الهدى ص ٢٧٣ .

(٢) انظر : المغني في أبواب التوحيد والعدل . خلق القرآن ص ٣- ٥ .

بباله شيء مما تصوره ، فدعه يمضي لسبيله ، فهذا الطريق القويم والمنهج المستقيم[1]، وإلا فمتى تعرضت للقدم تعرض الخصم للحدث ، وأنت تكفره وهو يكفرك ، وما أرى التكفير إلا قولا من غير فعل بمقتضاه ، فالذي تكفره أراك تخالطه وتمازحه ، وتواده وتزوجه[2] ، وكفاك عارا ان فعلك يكذب قولك)[3].

والأولى اتباعه مع كلام الله تعالى هو تلاوته ، وتدبره كما أمر ربنا سبحانه وتعالى (فإنه كتاب الله إلينا وحجته علينا ، فالمنازعة في ذلك كمن يأتيهم كتاب من سلطان يأمرهم فيه وينهاهم ، وهم يتشاجرون في أن الكتاب كيف خطه ، وكيف عبارته ؟ وأي شيء فيه من الفصاحة والبلاغة ، ويذهلون عن صرف الهم الى الانتداب لما ندبوا إليه)[4] .

وقفة مع رأي الشهاب في مسألة الكلام

إن النص الأخير للشهاب السهروردي يعبر عن منهج الصوفية ، الذي هو شيخ من شيوخهم ، بل من كبار منظريهم ، في تناول مسائل العقيدة ، ألا وهو الانشغال

---

(١) الحق أن هذه المسألة كان البحث فيها ضرورة من ضرورات الوقت الذي ظهرت فيه ، ومنهج الدفاع عن العقيدة في هذه المسألة كان هو مثار الاختلاف بين من ذهبوا إلى الحدوث ومن أكدوا القدم ، والإمام السهروردي في نصه هذا يرى أن البحث في المسألة قد انتهى ، فلا داعي لتجديده مرة بعد مرة ، ولا داعي للخوض في تفاصيل جديدة بين طوائف أهل السنة ، خاصة في باب الإيمان ، وأن يقتصر الأمر على المتخصصين دون تجريح من أحد الطرفين للآخر .

(٢) مقصود الشهاب في هذه العبارة أن مسألة التكفير المتعلقة بمسألة الكلام أصبحت في وقته موطنها الكتب فقط، أما العمل فهو حالة أخرى ، فالأولى إذا أن يكون القول مثل العمل .

(٣) أعلام الهدى ص ٢٧٣.

(٤) أعلام الهدى ص ٢٧٤ بتصرف يسير .

بالمضمون والمعنى ، دون الظاهر فقط ، وأن الانشغال بالعمل أولى من الانشغال بالكلام ، وأن الكلام إن كان لضرورة فلا بأس به ما لم يؤد إلى محظور شرعي .

والقرآن الكريم كلام الله تعالى انزله الله تعالى ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، وهذا غرضه الأسمى الذي يجب التعلق به أكثر من غيره لا سيما وأنه المنجي في الآخرة ، وعليه مدار قبول العمل ، دون زيادة في القول عن قدمه وحدوثه ، وعن كونه صوت أو حرف أو ليس كذلك ، خاصة في باب الإيمان .

النصوص الموهمة للتشبيه

اتفق أهل العلم على أن في القرآن والسنة نصوصا يوهم ظاهرها تشبيه الله تعالى بمخلوقاته ، واختلفوا في تناولهم لهذه النصوص ، ففريق لم يتكلم عنها مطلقا ، وهم جمع كبير من الصحابة والتابعين ، وبعضهم تكلم عنها معتبرا إياها من المتشابهات التي ينبغي تفويض علم معانيها الى الله تعالى ، وفريق فسر شيئا من هذه النصوص بما يتلاءم ولغة العرب المشتملة على المجاز ، وفريق أثبتها صفات لله تعالى ، مع ضرورة تنزيهه سبحانه وتعالى عن المتبادر للأذهان من معان هذا الاثبات ، وفريق تناولها بالتأويل المطلق ، فلم يترك نصا إلا وأوله ، وحمله على شيء من معانيه العربية (١)، وقد حدث نزاع كبير في الأمة بين المثبتين والمؤولين ، كل يرمي الآخر بما لا يليق ، وكان الغرض الرئيسي لكل هؤلاء هو تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقين ، أصاب في ذلك من أصاب وجانبه من جانب .

---

(١) انظر : ا.د/ عبد الفضيل القوصي : موقف السلف من المتشابهات بين المثبتين والمؤولين ص ١ - ٣١ . مجلة الأزهر الشريف . بدون تاريخ . وانظر: الحافظ السيوطي : الإتقان في علوم القرآن ص ٤٣١ -٤٤٤ .تحقيق : شعيب الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة . بيروت –لبنان . ط ١ ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

رأي الإمام السهروردي

يرى الشهاب أن النصوص الموهمة من دلائل التوحيد (فلا يتصرف فيها بتشبيه أو تعطيل ، فلولا إخبار الله تعالى ، وإخبار رسوله (صلى الله عليه وسلم) ما تجاسر عقل أن يحوم حول ذلك الحمى ، وتلاشى دون ذلك عقل العقلاء ولب الألباء)[1].

وهذا النص يوحي بأن الشهاب يفضل عدم التعامل مع النصوص الموهمة في باب الإيمان ، وأنه يجب تلاوتها كما هي ، دون استفسار أو سؤال عن معانيها ، لكنه في نص الصورة السابق ، يذكر أنه لا يذم التأويل إذا اقتضته ضرورة البيان ، وأن ثمت فرق شاسع بين التأويل المفضي للنفي والتعطيل ، وبين التأويل الموضح للمعنى ، فيقول : (ودع عنك النفور عن التأويل ، فإنا لانؤول ، ولكن المقصود إشارة يفهم بها المقصود)[2] ، (والمقصود تحصيل غرض وإشارة يفهم من هذا القول ، وإلا فالمعتقد إجراء أخبار الصفات على هيئاتها من غير تأويل وتعطيل)[3].

ونجده يفسر النصوص الموهمة للأعراض كالمكر[4] ، والسخرية[5] بلازمها ، وهو المجازاة بالإهلاك .

فهل الشهاب من أهل التفويض ، أم من أصحاب التأويل ، أم أنه جمع بينهما ، وكان لكلامه قصد آخر ؟

---

(١) أعلام الهدى ص ٢٧٤ .

(٢)كشف الفضائح اليونانية ص ٢٣٢ .

(٣) نفسه ص ١٣٧ .

(٤) نغبة البيان ص ١٨٥.

(٥) نفسه ص ٢٢١.

الحق أنه كان له قصد وغرض حيت تعرض للحديث عن النصوص الموهمة ، وهو بيان مقصد الفريقين ، ومحاولة الصلح بينهما على حد قوله .

وقد اختار نصا لإزالة الخلاف ، ومن ثم ليصير قاعدة في باقي النصوص يقاس عليه، وهو قوله تعالى : ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى** ﴾ طه : ٥ [(١)].

يقول : (كل أخبار الصفات تجليات إلهية ، وكشوف وألطاف خفية ، عقل من عقل، وجهل من جهل ، فلا تبعد عن الله بالتشبيه ، وقد قرب منك ، ولا تقرب منه بالتعليل ، وقد دنا إليك ، أطلق الاستواء ، وأعرض عن الكيفية ، وهكذا سائر الصفات [(٢)] ، فهو سبحانه بما تجلى لعباده بهذه الأخبار ظاهر ، وبما قصرت العقول عن إدراك كنهها وكيفيتها باطن ، فلا تستكشف من عظم شأنه ما بطن ، ولا تستشف من علو سلطانه ما اكتمن ، وإياك ان تتصرف فيها بعلمك ، فإنها أسرار ، وإن كانت أخبار) [(٣)].

بيان المقصد والموقف من الطرفين

وقف الشهاب السهروردي من الفريقين موقفا وسطا غرضه البيان والإصلاح ، والعودة بفهم النصوص إلى العصر الأول إيمانا وتصديقا ، دون اللجوء للنزاع

---

(١) لعل الشهاب اختار هذا النص على وجه الخصوص تأسيا بالإمام الأشعري فقد ابتدأ به في حديثه عن النصوص الموهمة ، وبعمه أبي النجيب .انظر : الإمام الأشعري : الإبانة عن أصول الديانة ص ٢١ ، ١٠٥ ، ١٠٨ . تحقيق . الدكتورة : فوقية حسين . دار الأنصار القاهرة . ط ١ ١٩٧٣هـ . وانظر : مقالات الإسلاميين ص ٢٩٠ . أبو النجيب السهروردي : آداب المريدين ص ١٠ .

(٢) هذه هي قاعدة الإيمان الواجب اتباعها عند الإمام السهروردي في سائر الصفات ، وهي الإيمان دون سؤال بكيف ؛ لأن السؤال بكيف يجر إلى أحد أمرين : إما تأويل صارف أو إثبات يجر إلى تشبيه في بعض الأحيان ، فالأولى في نظره الإيمان بدون سؤال .

(٣) أعلام الهدى ص ٢٧٤ .

والخلاف ، وتحميل الأمر أكثر مما لا يحتمل ، فيقول : (ثم اعلم أن المتصرفين في ذلك من الطوائف [١] مأجورون من حيث أنهم قصدوا التوحيد ، ومؤاخذون من حيث عدولهم عن المنهج القويم ، والإخلاد إلى التشبيه والتعطيل [٢] ، فانظر أيها المنصف ودع الهوى والعصبية ، وراجع فكرك من غير فظاظة وغلظة ، واتق الله في نفسك ودينك فإن الله عند كلمة كل قائل)[٣].

ويظهر في نص الشهاب التلطف في العبارة ؛ لتعلق الأمر بطوائف أهل السنة ؛ وتمهيدا لدعوة الصلح بين الطرفين ، والتوفيق بينهما ، والتي يقول فيها : (واعلم أيها الأخ الحنبلي ، أن أخاك الأشعري [٤] ، ما ذهب إلى التأويل إلا لما توهم من البواطن التشبيه والتمثيل ، ولو سلم له مجرد الاستواء ما أول ، وأي حاجة له إلى ذلك لولا خوف التشبيه .

وأيها الأخ الأشعري : إن أخاك الحنبلي خوفا من النفي والتعطيل ، حمله على المبالغة والإصرار ومخامرة خفية من الاستقرار .

فليصالح أحدكما الآخر ، سنريح الحنبلي عن باطنه المخامرة الخفية ، وسنريح الأشعري خوف التشبيه ، ولا يخلد إلى التأويل ، فالاعتراف بمجرد الاستواء لا

---

(١) يقصد المثبتين من الحنابلة والمؤولين من الأشاعرة ، وكلاهما عنده متصرف إذ الأصل ألا يتكلم في مثل هذه النصوص .

(٢) مقصود العبارة لازم المذهب ، وليس حقيقته ، فليس كل المثبتين مشبهين ، وليس كل المؤولين معطلين.

(٣) أعلام الهدى ص ٢٧٤ .

(٤) ذكر الإمام السهروردي من طائفة المؤولين الأشاعرة دون المعتزلة ، بقصد الصلح بين طوائف أهل السنة ، ولاختلاف المعنى في التأويل بين الأشاعرة والمعتزلة ، وإن مال بعضهم إليه من متأخري الأشاعرة . انظر : موقف السلف من المتشابهات ص ١٣ .

يضره)[١] .

والرأي عند الشهاب أن يقول الجميع : (إثباتا من غير تشبيه ، ونفيا [٢] من غير تعطيل، آمنا بما قال الله تبارك وتعالى على ما أراد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فعلم تلك الأسرار موكول إلى الله تعالى ورسوله ، وما حسن قول القائل : الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة [٣] ، فالاستواء لا يفوته) [٤] .

أساس الاستناد عند الإمام السهروردي

استند الشهاب السهروردي في رأيه إلى العهد النبوي الأول الذي لم ترد فيه مثل هذه الأسئلة خاصة في باب الإيمان ، وقد استند إليه الإمام لعقد الصلح بين الطرفين قائلا : (ثم أزيد إيضاحا وتوطئة للصلح ، والله يعلم أن القصد فيه صالح ومن أتم العبادات أجر إصلاح ذات البين ، ويدعو إلى هذا الفن من الإصلاح ما نقل عن طائفة من السلف التصريح بالاستقرار [٥] في تفسير الاستواء) [٦] .

---

(١) أعلام الهدى ص ٢٧٤.

(٢) يقصد نفي التشبيه .

(٣) نسبت هذه المقالة إلى الإمام مالك على الصحيح ، ونسبت لغيره ، ردا على السؤال حول الآية : كيف استوى . انظر : موقف السلف من المتشابهات ص ١٥ . وانظر : مرعي الكرمي : أقاويل الثقات ص ١٢٠ . تحقيق : شعيب الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة ط ١ .١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م .

(٤) أعلام الهدى ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٥) هذا القول محمول على التأويل ، وإن كان غير مسلم به ، وقد نسبه الإمام السيوطي إلى سيدنا عبدالله بن عباس . انظر : الإتقان ص ٤٣١ . وانظر : الفخر الرازي : مفاتيح الغيب جـ ١٤ ص ٢٦٨ . دار إحياء التراث العربي . بيروت لبنان . بدون تاريخ .

(٦) أعلام ص ٢٧٥ .

ثم يستند الإمام الى اختلاف العقول والبواطن ومداركهما في عهده (صلى الله عليه وسلم) ، فيقول : (اعلم ان البواطن في زمن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وفي غير زمانه لم تكن على صفة واحدة من حيث غرائزها وجبلاتها ، بل بعضها كان أقوى من بعض ، وأتم فهما وعلما ، واكمل استعدادا ، ولاختلاف الاستعداد تنوعت مراتب الدعوة ، فكان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يكلم الناس على قدر عقولهم ، وبنور باطنه الصافي يشرف على البواطن ، ويودع في كل وعاء ما يصلح له) [1].

وهذا ينطبق على النصوص الموهمة ، حيث تعامل معها النبي (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه بنفس الطريقة : (فلا تظنن أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حيث أطلق القول في النزول ، ونزلت عليه آية الاستواء ، كان عند الكل من المستمعين فهم ذلك على السواء بل تفاوتوا في الفهم على حسب تفاوتهم في كل زمان ، والنبي (صلى الله عليه وسلم) اطلع على تنوع فهوم الباطن ، وقدر كل ذي عقل على عقله ، وكل ذي فهم على فهمه ، وحيث أشارت الخرساء إلى السماء [2] اكتفى رسول الله

---

(١) أعلام الهدى ص ٢٧٥ بتصرف يسير.

(٢) أخرج الحديث بنصه المذكور الإمام أحمد في مسنده . مسند المكثرين . مسند أبي هريرة (رضي الله عنه) قال المحقق : في سنده ضعف لاختلاط المسعودي . انظر : مسند الإمام أحمد جـ١٣ ص ٢٨٥ . تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، عادل مرشد . مؤسسة الرسالة بيروت – لبنان . ط ١ ١٤٢١هـ ، ٢٠٠١ م .

وأخرجه مسلم وغيره بغير هذا النص ، وفيه عن معاوية بن الحكم السلمي، قال : وكانت لي جارية ترعى غنما لي قبل أحد والجوانية، فاطلعت ذات يوم فإذا الذيب قد ذهب بشاة من غنمها، وأنا رجل من بني آدم، آسف كما يأسفون ، لكني صككتها صكة، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعظم ذلك علي ، قلت: يا رسول الله أفلا أعتقها؟ قال: ائتني بها ، فأتيته بها، فقال لها: أين الله؟ قالت: في السماء، قال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله، قال: أعتقها، فإنها مؤمنة . صحيح مسلم . جـ١ ص ٣٨١ .

(صلى الله عليه وسلم) إيمانا وتوحيدا[١] ، [٢] ؛ ولأجل ذلك لم يظهر بين الصحابة خلاف ، حيث إن وقار النبوة منعهم عن ذلك ، وبقيت النفوس راكدة راقدة على استعجالها ، وكلما تمادى الوقت ، وتوارت أشعة شمس النبوة ظهر الاختلاف ، وربا الخلاف[٣] ، (وأفضى الأمر إلى التكفير ، والسب ووثبت النفوس وثوب الثعبان ، وظفر بتكدير صفو العقائد الشيطان)[٤].

---

(١) يقول القاضي عياض : لا خلاف بين المسلمين قاطبة - محدثهم وفقيههم ومتكلمهم ومقلدهم ونظارهم - أن الظواهر الواردة بذكر الله فى السماء كقوله: {أأمنتم من في السماء} ، أنها ليست على ظاهرها، وأنها متأولة عند جميعهم، أما من قال منهم بإثبات جهة فوق لله تعالى من غير تحديد ولا تكييف من دهماء المحدثين والفقهاء، وبعض المتكلمين منهم، فتأول فى السماء بمعنى على، وأما دهماء النظار والمتكلمين وأصحاب الإثبات والتنزيه المحيلين ، أن يختص بجهة أو يحيط به حد، فلهم فيها تأويلات بحسب مقتضاها، منها ما تقدم ذكره فى كلام الإمام أبى عبد الله.

والمسألة بالجملة : وإن تساهل فى الكلام فيها بعض الأشياخ المقتدى بهم من الطائفتين ، فهى من معوصات مسائل التوحيد، و ياليت شعرى ما الذى جمع آراء كافة أهل السنة والحق على تصويب القول بوجوب الوقوف عن التفكر فى الذات كما أمروا، وسكتوا لحيرة العقل هناك وسلموا، وأطبقوا على تحريم التكييف والتخييل والتشكيل ، وأن ذلك من وقوفهم وحيرتهم ، غير شك فى الوجود أو جهل بالموجود، وغير قادح فى التوحيد، بل هو حقيقة عندهم ثم يسامح بعضهم فى فصل منه بالكلام فى إثبات جهة تخصه أو يشار إليه بحيز يحاذيه ، وهل بين التكييف من فرق أو بين التحديد فى الذات والجهات بون؟!) انظر : القاضي عياض : إكمال المعلم بفوائد مسلم جـ ٢ ص ٤٦٥ . تحقيق الدكتور : يحيى إسماعيل . دار الوفاء – القاهرة . ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨ م . وانظر : الإمام النووي : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج . جـ ٥ ص ٢٤ . دار إحياء التراث العربي . بيروت –لبنان . بدون تاريخ .

(٢) أعلام الهدى ص ٢٧٥ .

(٣) نفسه بتصرف .

(٤) نفسه .

فالخلاف الحاصل سببه الشيطان ، واتباع النفوس للهوى ، وميلها للانتصار لذاتها ، دون النظر الصحيح ، والتدقيق العميق لتاريخ المسائل ، فمسألة النصوص الموهمة للتشبيه لم تكن في عهد الصحابة على درجة واحدة ، كما يزعم الزاعمون ، بل تنوعت مداركهم ، واختلفت أقوالهم ، لكن لم ينتشر الخلاف عنهم .

وهذا أدعى للتصالح في هذا الأمر فإن الأمر بشقيه منقول عن الصحابة ومن والاهم، فقد ظهر أن كثيرا منهم لم يسألوا مع تحرك باطنهم للسؤال ، وهو الأولى في باب الإيمان ، وبعضهم أثبت مع نفي الكيف والتشبيه ، وبعضهم أول هذه النصوص بما يتفق ولغة العرب ، كما نقل عن ابن عباس تأويله لنصوص الوجه بأنه كناية عن الذات، والذي ورد عن الإمام الشافعي أيضا ، وغير ذلك [1].

(١) انظر : ا.د/ محمد ربيع الجوهري : تأويل السلف لصفات الله تعالى ص ٤٩ -٩٥ . مكتبة الإيمان – القاهرة . ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م .

المبحث الثالث
رؤية الله تعالى

تمهيد

يؤمن أهل السنة برؤية الله تعالى في الآخرة ، مستندين في اعتقادهم على أدلة من القرآن الكريم ، وأخرى من السنة النبوية بلغ بعضها حد التواتر ، وكذلك العقل .

ومن هذه الأدلة قوله تعالى: ﴿ **وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ** ﴾القيامة: ٢٢- ٢٣، وقوله تعالى : ﴿**لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ** ﴾ يونس: ٢٦ ، على أن المراد بالزيادة رؤية الله سبحانه وتعالى ، ومن السنة قوله (صلى الله عليه وسلم) : (إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا)[١]. وأدلة أخرى كثيرة[٢].

وأنكر المعتزلة وقوع الرؤية في الآخرة على أي وجه من وجوهها[٣] ، مستدلين بأدلة من القرآن ، وأخرى من العقل .

فمن القرآن قوله تعالى :﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾ الأنعام: ١٠٣، وقوله تعالى لسيدنا موسى : ﴿ **وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ**

---

(١) أخرجه البخاري : كتاب مواقيت الصلاة . باب فضل صلاة العصر جـ ١ ص ١١٥ . المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر . دار طوق النجاة . ط ١ ١٤٢٢هـ

(٢) انظر : شرح المقاصد جـ ٤ ص ١٩٢ - ١٩٥.

(٣) انظر : القاضي عبدالجبار : شرح الأصول الخمسة ص ٢٣٢ . تحقيق : د/ عبدالكريم عثمان . مكتبة وهبة – القاهرة .

سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الأعراف: (١٤٣) [١].

ومن أدلة العقل : (لو كان تعالى يرى بالبصر لوجب أن يجوز أن يكون في جهة ، إما بنفسه ، وإما بمحله ، وذلك مستحيل عليه ، يبين ذلك أن الواحد منا كما يحتاج إلى حاسة البصر في الرؤية ، فكذا يحتاج الى أن يكون ما يراه مقابلا لحاسته ، إما بنفسه ، وإما بمحله ، وكذلك متى أراد أن يرى ما لا يقابله يستعين بالمرآة فتصير مقابلته لها كمقابلته بالبصر)[٢] .

ومن ثم فقد تأولوا كل الآيات التي استدل بها أهل السنة ، وأنكروا الأحاديث التي ورد فيها إثبات الرؤية [٣]، فأولو قول الله تعالى : ﴿ **وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ** ﴾ . على معنى الانتظار ، وأولوا آيات اللقاء على معنى لقاء الثواب[٤] .

رأي الإمام السهروردي

أمام هذا التنوع ، والأخذ والرد المسيطران على مسألة الرؤية ، فإن الإمام السهروردي يعلن اتباعه لرأي أهل السنة ، وينتصر لرأيهم مع اعترافه بأن الرؤية وإثباتها من المسائل المحتملة في أدلتها ، فالاثبات له دليل ، والنفي له دليل ، وإن اختلف

---

(١) انظر : الزمخشري : المنهاج في أصول الدين ص ١٧ . تحقيق وتقديم : سابينا شميدكة . الدار العربية للعلوم . ط١ ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م . ، وانظر : القاضي عبدالجبار : المختصر في أصول الدين ضمن رسائل العدل والتوحيد جـ١ ص ٢٢٠ . تحقيق : د/ محمد عمارة . دار الشروق ط٢ ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م .

(٢) شرح الأصول الخمسة ص ٢٤٨ .

(٣) نفسه ص ٢٦٨- ٢٧٨ . وانظر : القاضي عبدالجبار : المغني في أبواب التوحيد والعدل جـ ٤ ص ٢٢٦- ٢٣١. تحقيق الدكتور / محمد مصطفى حلمي ، الدكتور / أبو الوفا الغنيمي . الدار المصرية للتأليف والترجمة . القاهرة –مصر .

(٤) انظر : المغني في أبواب التوحيد والعدل جـ ٤ ص ١٧١-١٧٢. شرح الأصول الخمسة ص ٢٤٥- ٢٤٨ .

مضرب كل منهما وزمانه .

بل إنه يرى أن من الأدلة ما يفيد الطرفين على السواء ، ولذا فإنه سيحاول التقريب من أجل الإصلاح ونزع الخلاف المفضي للتجريح والتعنيف ، مع بيان الحق الذي تقتضيه المسألة .

ويمثل للدليل المحتمل بقوله (صلى الله عليه وسلم) : (إن لله تعالى سبعة وسبعين حجابا من نور لو كشف واحدا منها لأحرقت سبحات وجهه من أدركته)[1].

ثم يعلق قائلا : (رؤية العيان متعذرة في هذه الدار ؛ لأنها دار الفناء ، وإن الآخرة هي دار القرار فهذا الحديث مشترك الدلالة ، دليل لمن انكر الرؤية من حيث أخبر أنه لو كشف أحرق ، ودليل لمن أثبت الرؤية حيث جعل الكشف معدوما بالإحراق والإفناء والإهلاك ، فيكون ذلك إذا وردت الرؤية على محل قابل للفناء والهلاك)[2] .

أدلة وقوع الرؤية والموقف من المخالف

يؤكد الإمام السهروردي في كل مسألة على أن الأمور المتعلقة بالغيبيات لا تؤخذ إلا من مصدرها الرئيس وهو السماع من خبر الصادق ، وأنه لا مجال للعقل فيها نفيا أو إثباتا لتعارضها معه او توافقها ، وهو يرى أن مسألة الرؤية من هذه المسائل .

---

(١) أخرجه مسلم وغيره بغير هذا النص ، ونصه عند مسلم : (عن أبي موسى، قال: قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بخمس كلمات، فقال: " إن الله عز وجل لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور - وفي رواية أبي بكر: النار - لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه ". صحيح مسلم : كتاب الإيمان ، باب قوله (عليه السلام) : إن الله لا ينام . جـ ١ ص ١٦١ .

(٢) أعلام الهدى ص ٢٧٦ . كشف الفضائح اليونانية ص ٢٠٤ .

فيدلل عليها بدليل نقلي ، وآخر من الشاهد أورده على المنكرين للرؤية رغم تصحيحه لمقصدهم ، موضحا ان الأمر ليس على حسب ما فهموا ، وأن هناك تقارب يجب الوقوف عندها لبيان المقصد الحقيقي .

وأما الدليل النقلي ، فهو قوله (صلى الله عليه وسلم) : إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته) [1] ، وهذا الحديث مبين لحديث السبحات ، حيث إن الحديث الأول ورد في رؤية الدنيا ، والثاني في رؤية الآخرة ، التي تتبدل فيها الصفات ، وينطلق العباد من وثاق الفناء والزوال ، فتنكشف الحجب ، ويتجلى السبحات ، فتصير الرؤية كرؤية القمر من حيث شبه فيها النظر بالنظر ، لا المنظور بالمنظور ، فتصادف محلا آمن الاختراق والآفات ، فيرى العباد ربهم بإذنه سبحانه[2].

ثم يخاطب المنكرين بأسلوب الناصح الحريص على الالتقاء الذي لا تجريح فيه قائلا : (فيا أيها الأخ المنكر للرؤية : ليس الأمر على ما بلغه فهمك ؛ لأنك ما فهمت الرؤية إلا بواسطة الأشعة المنبعثة من الحدقة ، وشرطه اعتدال المسافة ، والهواء الشفاف ، وهذا الفهم الذي فهمته من عالم الشهادة والملك ، والعين والحدقة يوم القيامة لا تبقيان على هذه الطبيعة المفهومة في الدنيا ، فتتبدل الصفات ، والهواء ، والألوان والأكوان والسموات والأرض ، فيا أيها المحصور في عالم الملك والشهادة ابرز الى الملكوت والغيب ، واصعد من منقعر الجهات ، والأدوات والآلات ، وقل :

---

(١) أخرجه البخاري : كتاب مواقيت الصلاة . باب فضل صلاة الفجر جـ ١ ص ١٢٠ ، وقد تقدم بنصه عند الإمام البخاري .

(٢) أعلام الهدى ص ٢٧٦ بتصرف .

آمنت بأن الله تعالى يراه المؤمنون ، والكفار عنه محجوبون ، كما أخبر به التنزيل ، وقام على صحته واضح الدليل والبرهان) [١].

ونقطة التقارب التي يراها الإمام مجمع عليها ، هي تبدل القوانين الدنيوية يوم القيامة ، وهذا دليل على أن الرؤية في الآخرة تقع على وجهة غير الرؤية المعهودة في الدنيا .

ونلمح أيضا استدلال الإمام السهروردي بالحديث الصريح في إثبات الرؤية ، والذي لا يحتمل التأويل ، في إشارة منه إلى وجوب الرجوع إليه لكون الأمر متعلق بأمر غيبي ، يقول الإمام أبو الحسن الأشعري في استدلاله بهذا الحديث : (ومما يدل على إثبات رؤية الله تعالى بالأبصار رواية الجماعات من الجهات المختلفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: (ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر، لا تضارون في رؤيته) والرؤية إذا أطلقت إطلاقا ومثلت برؤية العيان لم يكن معناها إلا رؤية العيان ، ورويت الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طرق مختلفة عديدة ، عدة رواتها أكثر من عدة خبر الرجم ، ومن عدة من روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا وصية لوارث) ، ومن عدة رواة المسح على الخفين ، ومن عدة رواة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها) ، وإذا كان الرجم وما ذكرناه سننا عند المعتزلة كانت الرؤية) [٢].

وقفة مع أدلة المنكرين

يبين الإمام السهروردي أن أدلة المنكرين لا ترقى للنفي كما يزعمون ؛ لأنهم لم

(١) نفسه بتصرف يسير.

(٢) الإبانة ص ٤٩ .

يفهموا المعنى كما ينبغي أن يكون ، فيخاطب المستدلين بقوله تعالى : ﴿ **لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ** ﴾ بقوله : " ولا تحج على قوله تعالى : ﴿ **لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ** ﴾ ، فليس ذلك دليلا على نفس الرؤية ، واعلم أن العين في الآخرة بمنزلة القلب في الدنيا ، والقلب يعلم ويرى ، ولكن لا يدرك ، إذ الإدراك غير ، فهو سبحانه مرئي القلب معلومه غير مدرك ، فهكذا في القيامة مرئي العين غير مدرك ، وجل أمره عن الإدراك ؛ إذ الإدراك يوزن بالاشتراك [1] ، وهو سبحانه وتعالى وحده لا شريك له ولا شبيه ولا نظير " [2] .

(١) " الإدراك يوزن بالاشتراك " على معنى المثلية ، فإدراك الشيء يكون بصورته وحدوده ، وقياسه على شبيهه في الحدود والأبعاد ، والله تعالى منزه عن ذلك كله .

(٢) أعلام الهدى ص ٢٧٧ .وانظر : الإبانة للإمام الأشعري ص ٥٩ .

المبحث الرابع
أفعال العباد

تمهيد

يمكن القول : إنه ليس ثمت مسألة احتلت زخما كبيرا ، وتنوعا فكريا متناثرا ، مثل ما حدث مع مسألة أفعال العباد بين الجبر والاختيار ، ليس في العقيدة الإسلامية فحسب ، بل تقريبا في كل الأديان ، والمذاهب الوضعية ، فالكل أراد أن يضع لها حلا مناسبا ومن ثم اختلفوا في تعيينها ، والاستدلال عليها .

وقد انقسمت الفرق في الإسلام إلى ثلاثة أقوال مشهورة :

أولها: القول بالجبر المنسوب للجبرية أو الجهمية ، القائلون بأن لا فعل للإنسان ، وأنه مسير ، وتنسب إليه الأفعال على سبيل المجاز ، فلا قدرة للعباد أصلا [١].

ثانيها : إحداث العباد لأفعالهم ، وهو المنسوب لطائفة المعتزلة ، الذين قالوا : عن العبد يحدث أفعاله الاختيارية بقدرة أودعها الله فيه ، وأنه لا دخل لله – سبحانه وتعالى عما يقولون – في أفعال العباد مطلقا [٢].

ثالثها : نسبة الخلق لله تعالى ، وهو المنسوب لأهل السنة على اختلاف فيما بينهم في تقرير المذهب من حيث أصله ، ومن حيث فرعه وهو الكسب [٣] .

رأي الشهاب السهروردي

يتبنى الإمام رأيه في أفعال العباد انطلاقا من مذهب أهل السنة والجماعة في مقابل

---

(١) انظر : أبو المظفر الاسفراييني : التبصير في الدين ص ١٠٧ . تحقيق : كمال يوسف الحوت . عالم الكتب . بيروت – لبنان . ط١ ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .

(٢) انظر : شرح الأصول الخمسة ص ٣٢٣ ، ٣٣٢ – ٣٤٠ ..

(٣) انظر : تمهيد الأوائل ص ٣٤١ – ٣٤٥.

الآراء الأخرى ، فيبني فكره في المسألة ، وبيان المقاصد على ثلاث صفات إلهية ، وهي : الإرادة ، واللطف ، والقهر ، ويرى أنه بإثباتها على وجه الكمال لله سبحانه ، ينبغي القول بأن الله تعالى خالق لأفعال العباد ، كما أنه سبحانه خالق لهم أنفسهم ، بناء على مذهب أهل السنة ، وليس على مذهب المعتزلة أو الجبرية .

وقد شكل الإمام فكره على المنهج الدفاعي عن مذهب أهل السنة ، ورد الأقوال المخالفة ، فيقول : " الله تعالى مريد على الاطلاق ، لا إرادة لأحد من الخلق من الجن والإنس والملائكة والشياطين إلا ومنشئها ومريدها ، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، لا يجري في ملكه من كفر وإيمان ، وطاعة وعصين ، وعطاء وحرمان ، وعمد وخطأ ونسيان إلا بمشيئته ، عدل في جميع أقضيته ، ومراداته ، غير موصوف بالظلم في بريته ومصنوعاته ، لا راد لأمره ، ولا مانع لقضائه "[1] .

يقول سبحانه : ﴿ **فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ** ﴾ ، ويقول سبحانه : ﴿ **فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أَنْ يَهدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ** ﴾ ، وهذه الآيات تقطع حجة أهل القدر ؛ لأنها صريحة بتعلق الإرادة الإلهية بالهداية والإضلال[2].

ومن ثم فإنه : (ليس لأحد من الخلق قدرة إلا بما أقدره الله تعالى ، فالله تعالى خالق القادر وخالق قدرته ، فقدرة القادر ، وفعل الفاعل كتأثير الشمس بالحرارة ، والشمس خلق الله تعالى ، وتأثيرها في الأشياء خلق الله تعالى ؛ لأن المؤثر إذا كان خلقا يكون الأثر خلقا ، ويكون الفعل خلقا ، فإن ظن ظان أن الفاعل ذو إرادة بخلاف الشمس ،

(١) أعلام الهدى ص ٢٧١ .

(٢) انظر : نغبة البيان ص ٦٩ ، ١٣٤ ، ١٣٨ .

يقال : تلك الإرادة أيضا من أثر المريد ، والمريد خلق ، فيكون إرادته خلقا ، فإذا أسند الإرادة إلى العلم ، فنقول : العلم أثر ووصف للعليم ، فإذا كان الموصوف خلقا ، يكون الوصف أيضا خلقا)[1].

وبصورة أخرى يستدل الشهاب بعمل القلب مع الجوارح ، وأن الجوارح لا تعمل إلا بإرادة القلب ، فالقلب هو الذي يحرك الجوارح للعمل على حسب القصد ، ولولا القلب لكانت الجوارح كالجماد ، ونسبة القلب الى الله تعالى مثل نسبة الجوارح للقلب (فلولا إحداث الإرادة في القلب ، وخلق الله إياها لكان القلب أيضا جمادا ، فصارت الجارحة ذا فعل بالقلب ، وصار القلب ذا إرادة بالله سبحانه وتعالى ، فالله سبحانه خلق الإرادة في القلب ، وأحدثها ، فتكون الفعل بإرادة القلب بالله ، فتكون الفعل بإذن الله تعالى)[2].

فالشهاب ربط بين الفعل الإنساني ومصدره من جسده ، وهو تحرك إرادة القلب قصدا للفعل ، وهذه الإرادة القلبية لا تنفعل إلا بإرادة الله سبحانه وتعالى ، فهو سبحانه خالق القلب ، وهو واهب الإرادة لله ، فالفعل الإنساني في أصل مصدره ، من خلق الله تعالى ، فوجب أن يكون نسبة الخلق لله تعالى ، وليس للإنسان .

تصحيح العقوبات والحدود

يطرح السؤال المستمر على الأذهان ، وصرحت به الفرق حين حديثها عن أفعال العباد ، ومفاده : كيف يضاف الى الإنسان ضمان ما أتلفه وتقام عليه الحدود ؟ .

يجيب الشهاب بأن ذلك يكون بالكسب ، فالفعل يكون لله تعالى خلقا ، وللعبد

(١) أعلام الهدى ص ٢٧٢.

(٢) أعلام الهدى ص ٢٧٢.

كسبا ؛ لأن الحق الذي لا مرية فيه أن الخالق على التحقيق هو الله سبحانه وتعالى ، فكل شيء منه وبه (فلا تجعل للشيء وجودا على الاستقلال والاستبداد ، ولا تكن قاصر النظر ، فأي فعل لك ، وأي وجود لك إلا ما وهب لك واهب الوجود سبحانه وتعالى ، ولا تعلم غير هذا حتى لا تكون ما تقوله وتوهمه اشتراكا في الربوبية)[1].

وبذلك يتضح قصد الإمام من حديثه عن مسألة أفعال العباد ، فهو يرى صحة قصد المعتزلة عقلا ، و بطلانه دينا ، فقد يقع القائل فيه بإشراك غير الله تعالى في الخلق ، فلا بد إذا من نفي فكرة خلق العبد لفعل نفسه ، ثم يأتي القول بالكسب خروجا من فكرة الجبر المطلق التي نادى بها الجبرية ، مع ضرورة ربط أفعال العباد بصفتي القهر واللطف الإلهيان : (فلطفه سبحانه يعلو على كل لطف ، وقهره يعلو على كل قهر ، فمن القهر الذي يزيد على كل قهر : أن يخلق للإنسان فعل الشر ويعاقبه عليه ، ومن اللطف الذي يزيد على كل لطف أن يخلق للإنسان فعل الخير ويثيبه عليه ، ويقول سبحانه : ﴿**مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا**﴾ ، وله المال والممولون ، وأضاف العطايا لنفسه ووعد عليه الثواب)[2].

ثم يفصل قائلا : (اعلم أن الله تعالى خلق الكافر وكفره ، والفاسق وفسقه ، ثم أمر الكافر بالإيمان ، ولم يخلق له إيمانا ، فأمره بالإيمان قهر محض ، وعدم خلق الإيمان قهر محض ، وإدخاله النار حيث خلق له الكفر بسبب الكفر قهر محض ؛ لأنه قهار ، وصفة القهر اقتضت ذلك ، وخلق المؤمن وخلق له إيمانا ، وخلق الطائع ، وخلق له

(١) أعلام ص ٢٧٢- ٢٧٣ .

(٢) كشف الفضائح ص ١٣٨.

طاعة ، ولم يكن للمؤمن والطائع في ذلك منه ، وأضاف الفعل إليه تكرما محضا ، ولم يكن طاعته إلا خلق الله تعالى ، وأسكنه الجنة بمحض الرحمة والفضل ؛ لأنه الرحمن الرحيم الغفور الودود)[١] .

خلاصة رأي الإمام السهروردي

يجمل الشهاب معتقده في المسألة ، مشيرا إلى أنها من الغوامض ، وأنه إنما تكلم فيها نفيا للمذاهب التي لا يعتد بها ، ، ومؤكدا أن أمر القدر من أسرار الله تعالى في خلقه لا يمكن قياسه بالشاهد ، (فقياسك إن هذا كيف ولم وإن ؟ ظلم يكون لضيق دعاءك ، وقصور فهمك إذ لم ينكشف لك سر ذلك ، تقيس أمره على الخلق ، جل امره عن القياس ، وعظم عن أن يحيط بحقيقته أفهام الناس ، وما اشتبه على الخلق من سر القدر فمنع الخلق عن الخوض فيه لموضع إشكاله ، وقد يكشف للعلماء الراسخين باطلاع الله تعالى إياهم على ذلك منحة منه سبحانه وتعالى)[٢].

وهذا النص الأخير على الفكرة المطروحة مسبقا ، وهي عدم انشغال الشهاب بذكر الآراء وتفريعاتها ، فهو لا يعتني بذلك في المقام الأول ، بل يعنيه مبدأ الإصلاح بين المختلفين ببيان المقصد ، مع اعترافه بصحة مذهب أهل السنة والجماعة .

(١) أعلام الهدى ص ٢٧٢.

(٢) نفسه .

الخاتمة

وتشتمل على أهم نتائج البحث :

ظهر من خلال البحث أن الهدف الرئيس الذي سعى إليه الإمام السهروردي هو بيان المقصد وإذابة الخلاف ما أمكن ، ولذلك نراه انتهج المنهج الوصفي لكثير من المسائل الكلامية في حديثه ، فلم يذكر الخلاف ، ولم يدقق المسائل ، مما يوحي بأنه كان يكتب لأقوام يعرفون المسائل ويعايشونها بل ويعانون من الاختلاف فيها .

ليس هذا فقط ، فهناك الكثير من النتائج التي توصل إليها البحث أجملها فيما يلي :

١- اعتمد الإمام السهروردي منهج التقريب بين المذاهب الإسلامية ببيان المقصد ، والجمع بين الآراء ما أمكن الجمع ابتغاء الصلح ، والتقريب للتآلف بين المسلمين .

٢- في سبيل الإصلاح بين المتكلمين والجمع بين آرائهم نفى الشهاب بعض الآراء التي يعتقد أصحابها صحتها ، محدثا إياهم بتلطف العبارة ، مستخدما عبارات المحبة والإخاء الخالية من التعنيف ؛ داعيا إياهم لنبذ هذه الآراء القائمة على الهوى لأجل التقارب ، وقد ظهر ذلك واضحا في حديثه عن مسألة الكلام والرؤية .

٣- بنى الشهاب منهجه في التقريب بين المذاهب ، وبيان المقاصد على الجانب الدفاعي عن العقيدة ، وفي سبيل ذلك يستدل بأمور لا يؤمن بصدق دلالتها يقينا بغرض التأليف بين القلوب ، وإصلاح النفوس ونبذ الخلاف .

٤- اعتمد الشهاب – كما ظهر عند المقارنة – مذهب الإمام الأشعري في بداياته ، متخذا إياه نواة للإصلاح بين المذاهب لكونه لم يغفل أيا من جوانب الاستدلال

، فقد اعتمد النص والعقل والإجماع أيضا .

٥- يؤمن الشهاب ويدعو إلى ضرورة العمل الناتج عن العلم ، وأن مجرد الانشغال بالعلم دون العمل يعد نقصا في حياة المسلم الإيمانية ، وقد كرر ذلك أكثر من مرة خصوصا عند حديثه عن صفة الكلام ، والخلاف الذي نشأ حولها .

٦- يرى الشهاب السهروردي أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين كان لديهم من الفهم وإعمال العقول في النصوص الكثير ، لكنهم لم يختلفوا فيما بينهم ، رغم تنوع فكرهم ؛ لاتحاد مشربهم من سيدنا النبي (صلى الله عليه وسلم) .

٧- ضرورة عودة المسلمين عند حدوث الاختلاف الى العصر النبوي الأول ، وليس هذا دعوة لنبذ العلم والبحث في مسائله ، ولكن يجب الالتزام به عند حدوث خلاف قد يؤدي إلى نزاع خارج حدود العلم .

٨- يستعين الشهاب بالأدلة المحتملة في بيان المقاصد ، وإذابة الخلاف الناشئ مع الاعتراف بقوة الأدلة والمنهج الذي يتبعه أهل السنة .

وفي النهاية فإن هذا البحث يدعو إلى إعادة النظر فيما بين طوائف الأمة من اختلاف في مسائل كلامية ، وإذابة الخلافات التي اعترتهم بسبب اتباع بعضهم للهوى الذي يؤثر سلبا على المعرفة ، والعودة بالقلوب إلى العهد النبوي الصافي ، ونبذ كل ما من شأنه الحكم على المسلم بأي نوع من التقصير ؛ لأن ذلك يفضي إلى مزيد من الخلاف ، أسأل الله تعالى أن يحسن قصدنا ، وأن يهدينا سواء السبيل ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين ،،،

أهم مراجع البحث

أولا : القرآن الكريم
ثانيا : السنة النبوية
ثالثا : ثبت بأهم المصادر والمراجع

١- أعلام الهدى وعقيدة أرباب التقى : شهاب الدين السهروردي . نشره : إغناطيوس عبده خليفة . جريدة المشرق . لبنان عدد ٥٨ لسنة ١٩٦٤م .

٢- أقاويل الثقات : مرعي الكرمي . تحقيق : شعيب الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة ط ١ .١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م .

٣- إكمال المعلم بفوائد مسلم : القاضي عياض . تحقيق الدكتور : يحيى إسماعيل . دار الوفاء – القاهرة . ١٤١٩هـ، ١٩٩٨ م

٤- الإبانة عن أصول الديانة : الإمام أبو الحسن الأشعري . تحقيق . الدكتورة : فوقية حسين . دار الأنصار القاهرة . ط ١ ١٩٧٣هـ .

٥- الإتقان في علوم القرآن : الحافظ : جلال الدين السيوطي .تحقيق : شعيب الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة . بيروت –لبنان . ط ١ ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

٦- الأعلام : خير الدين الزركلي . دار العلم للملايين . بيروت –لبنان ط ٥ ١٩٨٠م .

٧- الإنصاف في مسائل الخلاف : أبو بكر بن الأنباري . دار الفكر – دمشق .بدون تاريخ .

٨- البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي. تحقيق : صدقي محمد جميل . دار الفكر – بيروت . ١٤٢٠ هـ.

٩- البداية والنهاية : الحافظ ابن كثير . دار إحياء التراث العربي . بيروت - لبنان. ط ١ ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م .

١٠- التبصير في الدين : أبو المظفر الاسفراييني . تحقيق : كمال يوسف الحوت . عالم الكتب . بيروت – لبنان . ط١ ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م .

١١- التوفيق الجلي بين الأشعري والحنبلي : الشيخ عبدالغني النابلسي . تحقيق : أبو سابق سوفريانتو القدسي . نشره المحقق . ١٤٣٦ هـ .

١٢- الحدود الأنيقة : الشيخ زكريا الأنصاري . تحقيق د/ مازن المبارك . دار الفكر المعاصر . بيروت –لبنان .

١٣- المختصر في أصول الدين ضمن رسائل العدل والتوحيد : القاضي عبدالجبار الهمذاني . تحقيق : د / محمد عمارة . دار الشروق ط٢ ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م .

١٤- المغني في أبواب التوحيد والعدل . خلق القرآن : القاضي عبدالجبار الهمذاني . تحقيق . إبراهيم الإبياري

١٥- المغني في أبواب التوحيد والعدل : القاضي عبدالجبار الهمذاني . تحقيق الدكتور / محمد مصطفى حلمي ، الدكتور / أبو الوفا الغنيمي . الدار المصرية للتأليف والترجمة . القاهرة –مصر .

١٦- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج . الإمام يحيى بن شرف النووي. دار إحياء التراث العربي . بيروت –لبنان . بدون تاريخ .

١٧- المنهاج في أصول الدين : أبو القاسم الزمخشري. تحقيق وتقديم : سابينا شميدكة . الدار العربية للعلوم . ط١ ١٤٢٨هـ. ٢٠٠٧م .

١٨- تأويل السلف لصفات الله تعالى : ا.د / محمد ربيع الجوهري . مكتبة الإيمان – القاهرة . ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م .

١٩- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل : القاضي أبو بكر الباقلاني . تحقيق : عماد الدين حيدر . مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت –لبنان ط ١ ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧م.

٢٠- تهافت الفلاسفة : الإمام أبو حامد الغزالي . تحقيق : د / سليمان دنيا . دار المعارف . مصر .

٢١- ذيل طبقات الحنابلة : الحافظ ابن رجب الحنبلي . تحقيق : د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين . مكتبة العبيكان . الرياض . ط ١ ١٤٢٥هـ ، ٢٠٠٥م.

٢٢- سير أعلام النبلاء . الحافظ الذهبي ، تحقيق : الشيخ شعيب الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة . بيروت . لبنان . ط ٩ . ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣ م .

٢٣- شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي . تحقيق عبدالقادر الأرنؤوط ، محمود الأرنؤوط . دار ابن كثير – دمشق . سوريا ١٤٠٦هـ .

٢٤- شرح الأصول الخمسة : القاضي عبدالجبار الهمذاني . تحقيق : د/ عبدالكريم عثمان . مكتبة وهبة – القاهرة .

٢٥- شرح المقاصد : سعد الدين التفتازاني . تحقيق : د/ عبدالرحمن عميرة . عالم الكتب .بيروت – لبنان ط ٢ ١٩٩٨م .

٢٦- شرح جوهرة التوحيد : الإمام الشيخ / إبراهيم البيجوري :. تحقيق ا.د/ علي جمعة . دار السلام – القاهرة ط ١ ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠٢م .

٢٧- صحيح البخاري . المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر . دار طوق النجاة . ط ١ ١٤٢٢هـ

٢٨- طبقات الشافعية الكبرى : تاج الدين السبكي. تحقيق . د/ محمود الطناحي ، د/ عبدالفتاح الحلو . دار هجر – القاهرة . ط ٢ . ١٤١٣هـ .

٢٩- كشف الفضائح اليونانية ورشف النصائح الإيمانية : شهاب الدين السهروردي. تحقيق د/ عائشة يوسف المناعي . دار السلام – القاهرة . ط ١ ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م .

٣٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل . تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، عادل مرشد . مؤسسة الرسالة بيروت – لبنان . ط ١ ١٤٢١هـ ، ٢٠٠١ م .

٣١- مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير : فخر الدين الرازي . دار إحياء التراث العربي . بيروت لبنان . بدون تاريخ .

٣٢- مقالات الإسلاميين : الإمام أبو الحسن الأشعري . تحقيق هلموت ريتر . دار إحياء التراث العربي .بيروت ط ٣. الإمام

٣٣- موقف السلف من المتشابهات بين المثبتين والمؤولين ا.د / عبد الفضيل القوصي . مجلة الأزهر الشريف . بدون تاريخ .

٣٤- نغبة البيان : شهاب الدين السهروردي . تحقيق : ياشار دوزنلي . استنبول – تركيا .١٩٩٤م

٣٥- هدية العارفين : إسماعيل الباباني . دار إحياء التراث العربي . بيروت –لبنان . بدون .

٣٦- وفيات الأعيان : ابن خلكان . تحقيق : إحسان عباس . دار صادر .بيروت – لبنان .

فهرس الموضوعات

موجز عن البحث ٢٨٠
المقدمة ٢٨٢
المبحث الأول : التعريف بالإمام السهروردي وبيان منهجه ٢٨٤
اسمه وحياته ٢٨٤
شيوخه وتلاميذه ٢٨٥
مؤلفاته ٢٨٥
وفاته ٢٨٦
مذهبه ٢٨٦
منهج الإمام السهروردي ٢٨٩
المبحث الثاني : الأسماء والصفات ٢٩١
الأسماء والصفات توقيفية ٢٩١
أقسام الصفات ٢٩٣
أولا : صفة العلم ٢٩٥
ثانيا : صفة الكلام ٢٩٧
النصوص الموهمة للتشبيه ٣٠٢
المبحث الثالث : رؤية الله تعالى ٣١٠
أدلة وقوع الرؤية والموقف من المخالف ٣١٢
وقفة مع أدلة المنكرين ٣١٤
المبحث الرابع : أفعال العباد ٣١٦
رأي الشهاب السهروردي ٣١٦
تصحيح العقوبات والحدود ٣١٨
خلاصة رأي الإمام السهروردي ٣٢٠
الخاتمة ٣٢١
أهم مراجع البحث ٣٢٣
فهرس الموضوعات ٣٢٧